

# المشاكل في محاكمات الإرهابيين في الأردن

انيسيا كوكينوس

٢٠١٩

مستوى ٢

في السنوات الخمس الماضية، كان مئات من الأشخاص يحاكمون على تهم تتعلق بالإرهاب والتطرف العنيف. في الأردن، يوجد محكمة خاصة اسمها محكمة أمن الدولة وهي مسؤولة عن محاكمة كل شخص على جرائم مثل الإرهاب. لذلك، قراراتها لديها القوة لتغيير الحياة. بعض منهم لقد حكم عليهم بالإعدام او الاشغال الشاقة، ولكن منذ القانون الجديد من ٢٠١٤، يوجد مشكلة مع كيف يحاكم الأردن المدنيين المتهمين بجرائم تنتهك الأمن القومي. هذه المشكلة تتكون من ثلاث أجزاء. أولاً، تعريف الإرهاب في القانون الجديد غير واضح. بالإضافة إلى ذلك، الهيكل والمسؤوليات من محكمة أمن الدولة يؤدي الى محاكمات غير عادلة. وأخيراً، لا يوجد شفافية في عملية ادعاء محكمة أمن الدولة او في المعلومات الحقيقية عن الإرهاب في الأردن. بدون تغيير نظامهم وتعزيز الشفافية في كل المواقع، ستستمر الأردن في انتهاك حقوق مواطنيها.

### تعريف الإرهاب في القانون الجديد غير واضحة

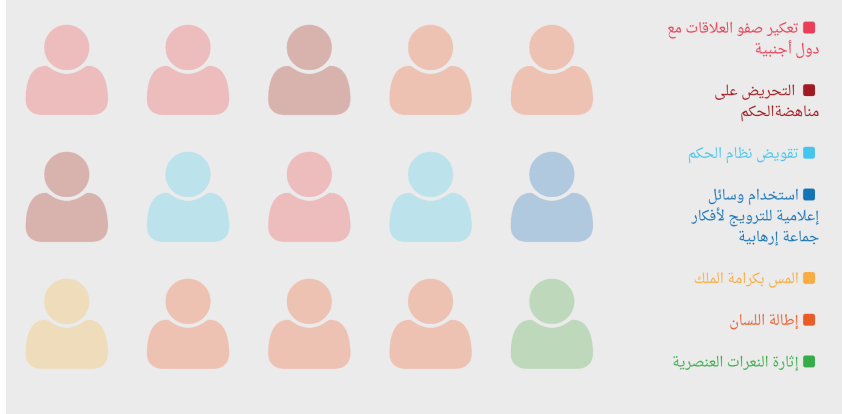
عندما صدر القانون الجديد في ٢٠١٤، التعريف للإرهاب تغيّر والان أعمال العنف ليس من الضروري ليحاكم الشخص بالإرهاب<sup>1</sup>. مثل معظم القوانين ضد الإرهابيين، القانون الأردني، يعاقب كل شخص يدعم مجموعة إرهابية بتمويل او موارد او يتبنى افكارهم. الان ايضا يحدد قانون الإرهاب كأى أعمال مثل " زرع الفتنة" او " اضطراب النظام العام" على انه إرهاب. بالإضافة إلى ذلك، أي أعمال "تعزيز صفو علاقات الاردن مع دولة أجنبية" يعتبر إرهاب. تستخدم الحكومة هذه التعريفات غير الواضحة لتحاكم مدنيين وصحفيين إبرياء بتهمة الإرهاب. فمثلاً، أُعتقل نضال الفراغنة، الناشر، وأمجد معلا، الرئيس التحريري لجفرا نيوز بعد أن أزعَم أنّ موقع لهم قد نشر مقطع فيديو على YouTube أظهر فيه أميرًا قطريًا يجلس ويرقص

---

(بدون اسم كاتب)، "الأردن: تعديلات قانون الإرهاب تهدد الحقوق" <sup>1</sup>

ويستحم مع النساء<sup>2 3</sup>. في رأي الحكومة، "أزعج" هذا فيديو علاقات الاردن مع قطر ولذلك، قامت الحكومة

بمحاكمة هذا الرجال بتهمة الإرهاب. ايضا، التكنولوجيا جزء من القانون الان، ولذلك، يقلق الناس



بخصوصياتهم والرقابة

على أفكارهم. من اللازم

ان يكون عند الأردن قانون

قوي ضد الإرهاب لحماية

نفسها ومواطنيها من

التطرف العنيف ولكن، يوجد طريقة لتكتب هذا القانون بدون أن تستهدف حرية الاعلام وعمل الصحفيين.

### محاكمات غير عادلة بسبب الهيكل والمسؤوليات من محكمة أمن الدولة

بالإضافة الى القانون الجديد، واحدة من المشاكل الأخرى في عملية الادعاء هي الهيكل

والمسؤوليات من محكمة أمن الدولة. تحتوي المحكمة على القضاة المدنيين والقضاة من الجيش. يختار رئيس

الوزراء القضاة المدنيين ويختار رئيس الجيش قضاة الجيش. يحتاج أن يأخذ في الاعتبار كل المدعين

العامين هو من الجيش<sup>4</sup>. كما ان كل المشاكل مع الهيكل، يوجد مشاكل مع المسؤوليات. تقتصر المحكمة

على خمس جرائم ولكن، هذا لا ينعكس على عملهم لانهم يدينون الناس لكل الجرائم. ايضا المحكمة ليست

مسؤولة لتحاكم المدنيين ولكن معظم الوقت، هذا ايضا لا ينعكس على عملهم. في ٢٠١٨، طلبت نقابة

المحاميين الأردنيين كل أفرادها لمقاطعة المحكمة<sup>5</sup> للاحتجاج على محاكمة النشطاء. ويجدر القول بانهم

<sup>2</sup> Human Rights Watch, "Jordan: Journalists Jailed for Website Posting"

<sup>3</sup> (بدون اسم كاتب) الأردن – "يجب إنهاء محاكمات المحتجين المتهمين بـ"تقويض نظام الحكم السياسي"

<sup>4</sup> (بدون اسم كاتب)، "قانون اصول المحاكمات الجزائية – المملكة الاردنية الهاشمية"

<sup>5</sup> Omari, Raed. "Bar association boycotts State Security Court"

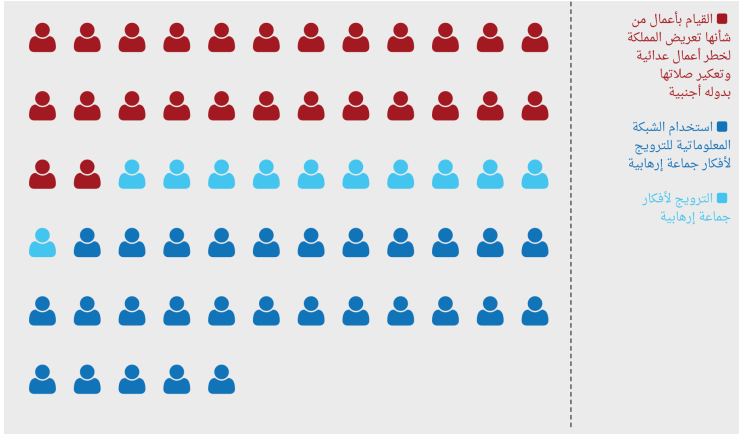
طلبوا هذه لأنه كان هناك كثير من المحامين الذين يحاكموا من قبل المحكمة. بالرغم من ذلك كله، لم تحدث المقاطعة. وجود المحكمة الخاصة بشكل عام، ينتهك المعايير الدولية التي وافقت الأردن عليها.

### انعدام الشفافية في عملية الادعاء من محكمة أمن الدولة

القانون والهيكل مهم جدا، ولكن المشكلة الكبيرة في عملية الادعاء لا توجد شفافية في عملية الادعاء

من محكمة أمن الدولة او في المعلومات العادية عن الإرهاب. الأردن ليس دولة ديموقراطية على انهم، يقولون أنهم يضمنون محاكمة حرة وعادلة. لسوء الحظ، هذا ليس صحيح ولذلك توجد تأثير خطير على المواطن الأردني<sup>6</sup>. أولا، القضاة متحيزون ومن الممكن أن تحدث المحاكمات في السر. عادة، المتهمون لا يعرفون التهم ولا يستطيعون ان يكون عندهم محامي قبل ان يذهبون الى المحكمة. هذه مشكلة كبيرة لان

احيانا لا يوجد اختلاف بين الأشخاص



الذين يحتمل ان يكون مرتبطة مع موقع

إرهابية والأشخاص الذين يدعمون فعلا

مجموعة إرهابية مع تمويل او موارد.<sup>7</sup>

الكفالة أيضا غير ممكنة معظم الوقت

وبسبب القانون الجديد، يستطيع

المدعين العاميين ان يطلبو المراقبة وحظر السفر والتفتيش وتجميد الأموال بدون مراجعة قضائية إذا هم

<sup>6</sup> علي، دعاء. "عسكرية، سرية، وفوق معايير العدالة: محاكمات النشطاء أمام "أمن الدولة""<sup>6</sup>

<sup>7</sup> المصري، ريم. قانون منع الإرهاب: بين ملاحقة الفكر الإرهابي والرأي المعارض (معلومات مصورة)<sup>7</sup>

يظنون الشخص مرتبط بالإرهاب.<sup>8</sup> باختصار، لا تضمن الأردن، هذا الحق الأساسي لمحاكمة مفتوحة لمواطنيها. يوجد نقص مماثل في الشفافية في المعلومات. المعلومات الرسمية الوحيدة عن السجناء في الأردن هي مع إدارة المخابرات العامة ومحكمة أمن الدولة والاثنين يقولون هم لا يستطيعون ان يشاركوا هذه المعلومات لسبب خصوصي<sup>9</sup>. يحتاج الباحثين ان يعتمدوا على الحكومة ولذلك، يقتصرون على المعلومات التي تقرر الحكومة ان توزعها.

عادة تظن بلاد أخرى أن الحكومة في الأردن حديثة ولا تنتهك حقوق الانسان لمواطنيها ولكن في عملية الادعاء من محكمة أمن الدولة هذا ليس صحيح ومن اللازم ان تسأل لماذا؟ الأردن حليف مهم للكثير من الدول الديمقراطية وأمريكا واحدة منها، ولكن لا يوجد ضغط او عواقب من هذه الدول لان هذه الدول لا تهتم بحقوق الإنسان في الشرق الاوسط خصوصا الحق لمحاكمة مفتوحة للإرهابيين.<sup>10</sup> الخيار الأفضل سيكون تفكيك محكمة أمن الدولة ولكن إذا لم تقرر الأردن لتفعل هذا، من اللازم ان توضح تعريف الإرهاب الذي يحاكمون به. سيكون صعب لإقرار تعريف واحد بكلمة "إرهاب" ولكن سيكون اسهل لتحديد ما الإرهاب ليس كذلك. تحتاج المحكمة الى فهم كيفية استخدام كلمة "ارهاب"، هم يربطون الناس الذين لا يحبون الحكومة مع جريمة خطيرة. حصلت كلمة "إرهاب" على تعريف سلبي وعادة، شدة الجريمة لا تتطابق مع شدة الكلمة التي يستخدمونها لتعريف الجريمة. من الضروري أن تدرك هذه الدول الأخرى العواقب لهذا القانون الإرهابي وتشجع الأردن على استخدام القوانين الدولية مثل نموذج لقوانينها. إذا تستطيع هذه الدول ان تضغط

---

<sup>8</sup>“Report submitted to the Human Rights Committee in the context of the review of the fifth periodic report of Jordan”

<sup>9</sup> Awadallah, Alia. “Transparency Needed: The Prosecution, Detention, and Deradicalization of Foreign Fighters”

<sup>10</sup> Ibid 9

الاردن للدفاع عن حقوق الصحفيين وحرية الاعلام، سيكون من الصعب ان تستخدم الحكومة الاردنية قوانينها لتهديد الأردنيين مع محاكمات غير عادلة وتهمه الإرهاب.

## المصادر في العربية :

"الأردن: تعديلات قانون الإرهاب تهدد الحقوق" ١٧ مايو ٢٠١٤. Human Rights Watch،  
<https://www.hrw.org/ar/news/2014/05/17/253736>

(بدون اسم كاتب). "الأردن - يجب إنهاء محاكمات المحتجين المتهمين بـ "تقويض نظام الحكم السياسي"، ٢٩ أكتوبر ٢٠١٣،  
Human Rights Watch، <https://www.hrw.org/ar/news/2013/10/29/251579>

(بدون اسم كاتب)، "قانون اصول المحاكمات الجزائية - المملكة الاردنية الهاشمية"،  
<https://web.archive.org/web/20161123070122/http://www.pogar.org/publications/ac/compendium/jordan/criminalization-lawenforcement/crimprocedure-61-ar.pdf>

علي، دعاء. "عسكرية، سرية، وفوق معايير العدالة: محاكمات النشطاء أمام "أمن الدولة"، نوفمبر ٢٠١٣، 7iber،  
<http://www.7iber.com/2013/11/state-security-court-2>

المصري، ريم. "قانون منع الإرهاب: بين ملاحقة الفكر الإرهابي والرأي المعارض (معلومات مصورة)" يونيو ٢٠١٥، 7iber،  
<https://www.7iber.com/2015/07/charges-under-anti-terrorism-law-jordan>

## المصادر في الإنجليزية:

Al Karama Foundation. "Report submitted to the Human Rights Committee in the context of the review of the fifth periodic report of Jordan", 18 September 2017,  
[https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared%20Documents/JOR/INT\\_CCPR\\_NGO\\_JOR\\_28931\\_E.pdf](https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared%20Documents/JOR/INT_CCPR_NGO_JOR_28931_E.pdf)

Awadallah, Alia. "Transparency Needed: The Prosecution, Detention, and Deradicalization of Foreign Fighters, Small Wars Journal, [https://smallwarsjournal.com/jrnl/art/transparency-needed-prosecution-detention-and-deradicalization-foreign-fighters#\\_edn18](https://smallwarsjournal.com/jrnl/art/transparency-needed-prosecution-detention-and-deradicalization-foreign-fighters#_edn18)

Human Rights Watch. "Jordan: Journalists Jailed for Website Posting", 22 September 2013,  
Human Rights Watch, <https://www.refworld.org/docid/524293dc4.html>

Omari, Raed. "Bar association boycotts State Security Court", 08 March 2018 , The Jordan Times, <http://www.jordantimes.com/news/local/bar-association-boycotts-state-security-court>